

وزارة الفلاحة و التنمية الريفية

و

المركز الدولي للدراسات العليا الفلاحية لحوض البحر المتوسط

الاجتماع العاشر لوزراء الفلاحة للدول الأعضاء

بالسيام

الجزائر، 06 فيفري 2014

ملف صحفي

الاجتماع العاشر لوزراء زراعة الدول الأعضاء بالمركز الدولي للدراسات الزراعية العليا المتوسطة (سيام) حول الأمن الغذائي المستدام في بلدان البحر الأبيض المتوسط.

الجزائر، 06 فيفري 2014

بيان صحفي

تحتضن الجزائر، يوم الخميس 06 فيفري 2014، بفندق الأوراسي (الجزائر)، الاجتماع العاشر لوزراء زراعة الدول الأعضاء بالمركز الدولي للدراسات الزراعية العليا المتوسطة (سيام) حول الأمن الغذائي المستدام في بلدان البحر الأبيض المتوسط.

سيجري هذا الاجتماع، الذي سيحضره وزراء الدول الأعضاء بالسيام، بحضور العديد من ممثلي الهيئات التابعة للأمم المتحدة و المؤسسات الدولية، الإقليمية و شبه الإقليمية.

سيكرس هذا الاجتماع العاشر الذي جاء تحت شعار " الأمن الغذائي المستدام في البحر المتوسط، ما هي الوضعية و ماهي الآفاق " لتشخيص الوضع الحالي للأمن الغذائي في البحر المتوسط و آفاق تحسينه و تعزيزه. كما يعد هذا الاجتماع أيضا فرصة لمناقشة مجالات التعاون التي ينبغي تجسيدها في إطار إقليمي في مجال التنمية الفلاحية، الصناعة الغذائية و التنمية الريفية في منطقة البحر الأبيض المتوسط.

كما سيخصص هذا الاجتماع أيضا لقراءة و تبني توصيات الملتقى حول التنمية الريفية في منطقة البحر الأبيض المتوسط، التي جرت أشغاله أيام 04 و 05 فيفري 2014، بالجزائر، و إعلان الجزائر.

تجدر الإشارة إلى أنه تم عقد الاجتماع الأول لوزراء زراعة الدول الأعضاء بالمركز الدولي للدراسات الزراعية العليا المتوسطة في عام 1999 في روما (إيطاليا). بعد ذلك تم تنظيمه على التوالي في الرباط (المغرب) في عام 2000، أثينا (اليونان) في عام 2001، بيروت (لبنان) في 2002، باريس (فرنسا) في 2004، القاهرة (مصر) في عام 2006، سرقسطة (إسبانيا) في عام 2008، اسطنبول (تركيا) في عام 2010، و فاليت (مالطا) في عام 2012.

سيام هي منظمة حكومية دولية أنشئت في عام 1962، تتألف من 13 دولة عضو و هي: ألبانيا، الجزائر، مصر، أسبانيا، فرنسا، اليونان، إيطاليا، لبنان، مالطا، المغرب، البرتغال، تونس و تركيا.

تعمل سيام في خدمة الدول الأعضاء لتعزيز التعاون المتعدد الأطراف في منطقة البحر الأبيض المتوسط في مجالات الزراعة، التغذية، و التنمية الريفية.

الأمن الغذائي في حوض البحر المتوسط

إنّ مفهوم الأمن الغذائي يستمد جذوره من الحق الغذائي في التغذية المتضمن في البيان العالمي لحقوق الإنسان لسنة 1948 وقد عرف هذا المفهوم، في سنة 1996 بمناسبة القمة العالمية للتغذية، على النحو الآتي: « يضمّن الأمن الغذائي عندما يتمكن كل الأشخاص وفي كل وقت من الناحية الاقتصادية والاجتماعية والجسدية من الحصول على غذاء كاف وأكد ومغذٍ يلبي حاجياتهم الغذائية وميولاتهم الغذائية لتمكينهم من عيش حياة نشيطة وسليمة. » ويبرز هذا التعريف الجانب المتعدد الأبعاد للأمن الغذائي الذي ينحصر سواء من الناحية الكمية أو الكيفية حسب أربعة جوانب: توفر الغذاء، الحصول على غذاء، استقرار هذين العاملين، ونظافة الغذاء.

وبالنسبة لهذه النقطة، فإنّ دول الضفة الجنوبية والشرقية للبحر المتوسط تقدّم حصة مقلّة. فهناك أولامسألة الواردات الغذائية المكثفة، فإذا كانت ضفة جنوب المتوسط تشكّل مخزن القمح لروما في السابق، فإنها تستورد اليوم حسب البلدان بين 40 و 80 % من حاجياتها الغذائية. إنّ كل دول الضفة الجنوبية والشرقية للبحر المتوسط، باستثناء تركيا، تسجل اليوم عجزا من حيث المنتجات الغذائية الأساسية. فتبعيتها هي قوية نسبيا إزاء الأسواق الدولية نظرا إلى أهمية أحجام السلع الغذائية التي يلزمون باستيرادها لمواجهة حاجيات سكانهم. مثلما هو الحال، لاسيما بالنسبة للحبوب. وبالتالي، تترتب عن ذلك تبعية هيكلية إزاء الأسواق العالمية سواء للبروتينات الحيوانية أو النباتية.

وفضلا عن التبعية الغذائية، يشكّل الفقر الاقتصادي أيضا سببا هامالانعدام الأمن الغذائي. غير أنه في ظل غياب دينامية اقتصادية حقيقية وسياسة إعادة توزيع ناجعة، فإنّ العديد من سكان الضفة الجنوبية والشرقية للمتوسط يمكن أن يبقوا معزولين عن معايير الأمن الغذائي. وبالتالي، يطرح سؤالان على المسؤولين السياسيين لمعظم بلدان البحر المتوسط:

• كيف يضمن لكل الأشخاص تغذية كافية وأكيدة ومتوازنة، خاصة

في البلدان التي يتواصل نموها الديمغرافي، وكيف يمكن ضمان الإنتاج المستدام من الناحية الكمية والكيفية في ظل سياق التحولات المناخية المتسارعة وندرة الموارد الطبيعية؟

• ما هي أسباب مثل هذا التدهور التي يتسبب في تفاقم أخطار الانشقاق الغذائي بين الضفتين؟

أ. الحركة الديمغرافية

يشهد سكان البحر المتوسط ارتفاعا مستمرا من حيث العدد. وبلغ عدد سكان بلدان الضفة الـ 22 ، 275 مليون نسمة سنة 1975 فهم يقاربون

500 مليون نسمة حاليا .وسيبقى النمو الديمغرافي لبلدان الضفة الجنوبية والشرقية للبحر المتوسط قويا نسبيا وفي كل الحالات أقوى من بلدان الشمال، وسيؤدي ذلك إلى زيادة في الطلب الغذائي.

إنّ التوسع الحضري يمثّل إحدى الظواهر الأكثر بروزا في الظرف الراهن. وتعد ظاهرة التمدين والإسكان في السواحل عموما جانبيين لحركة مشتركة. ويؤثر النمو في المدن على السلوكات الغذائية بما أنه يحول النظام والعادات الغذائية للمواطنين الذين يتخلون شيئا فشيئا عن تقاليدهم الغذائية .وعاوة على ذلك يحدث التعمير بالموازاة استهلاكاً متزايداً للمنتوجات من اللحوم والمحوّلة تؤدي إلى زيادة طلب الحبوب لمواجهة حاجيات تربية الحيوانات .وبالتالي، فإنّ مبادئ النظام الغذائي المتوسطي يلاحظ أقل فأقل ويترك المكان لاستهلاك يركز على منتوجات دسمة، مالحة وحلوة. ويترتب عن مثل هذا الانحراف الغذائي ارتفاع الأمراض الناجمة عن الإفراط في الوزن (ارتفاع محسوس في الوزن، مرض السكري، أمراض القلب والأوعية)التي تؤثر على كلفة الصحة العمومية .وبالتالي، يرفع هذا

التغيير الفاتورة الغذائية للبلدان التي تعاني من التبعية. إنّ هذا التوسع للمراكز الحضرية والنشاطات الاقتصادية له آثار أخرى على الأمن الغذائي لاسيما، لأنها تمتص الأراضي الزراعية .وبالتالي تقلص قدرات الانتاج. غير أنّ رغم وجود ظاهرة التمدين هذه يبقى السكان الريفيون يشكلون حصة هامة من حيث القيمة المطلقة .إنّ ثلث سكان بلدان الضفة الجنوبية والشرقية للبحر المتوسط هم من الريف .غير أنّ الأغلبية الكبرى للفقراء في العالم وأيضا في البحر المتوسط يعيشون في المناطق الريفية وتتوقف حياتهم بشكل مباشر أو غير مباشر على الفلاحة لضمان وسائل عيشهم.

ب. نقص الماء

إنّ التكتيف الفلاحي يتجسد بالاستغلال المتزايد للري أكثر فأكثر .غير أنّ منظمة الأمم المتحدة ما تنفك تنذر بانتظام بزحف الصحراء وتراجع موارد المياه العذبة، وخاصة من حيث الماء الشروب السهل البلوغ. ففي البحر المتوسط، فإنّ الضخ المفرط في المناطق الساحلية أدى إلى تسرب المياه المالحة إلى الطبقات الجوفية .وبالتالي، تضررت مناطق ساحلية شاسعة في البحر المتوسط بسبب اقتحام المياه المالحة على إثر عمليات الضخ التي قلّصت مستوى طبقات الماء العذب. ويعتبر تقرير مؤرخ في مارس 2009 حول أخطار نقص الماء وأخطار الجفاف في أوروبا، أنّ هذا الخطر يكبر بالنسبة لجزء هام من الإتحاد الأوروبي، علما بأنه في المعدل 44 % من الماء المستعمل في الإتحاد الأوروبي يستعمل لإنتاج الطاقة (لأغراض التبريد أساسا) ، 24 % للفلاحة و 21 % للتموين بالماء الشروب و 11 % للصناعة.

ويعد الاتحاد الأوروبي هكذا باستعمال أنجع للماء، ولسياسات تسعيرة الماء، والتحسيس ومخططات تسيير الجفاف ومراقبة أفضل لاستعمال غير قانوني للماء. ففي دول الضفة الجنوبية والشرقية للبحر المتوسط حيث تكون وضعية الإرهاق من الماء جد بارزة، فإنّ هذه السياسات هي أقل نشاط في حين أنها كانت مهد الحضارات الكبرى في مجال المياه. وفي الوقت الراهن، فإنّ الماء قليل فيها بشكل أكبر ويكون الري محل منافسة متزايدة للمدن والصناعات.

ج. تدهور التربة

مثلما سبق ذكره يتم التعمير على حساب الأراضي الزراعية، ومن جهتها، فإنّ الفلاحة الممكنة لها أثر. فإنّ الزراعة الأحادية والفلاحة المكثفة تعمل على تدهور التربة وفقرها وتنوعها وخصوبتها. إنّ هذا النوع من الفلاحة يتوقّف على مساهمة خارجية قوية (المدخلات) غير قابلة للتوسع. وفي بعض البلدان، فإنّ تراجع ممارسة الأراضي المستريحة يعد أيضا عامل تدهور التربة، لأنّ الأراضي لا تستريح لعدة سنوات ودون توفير عناصر خصوبة. وهكذا يطرح مشكل تدهور التربة بفعل هذا النوع من الممارسة، مسألة نمط الإنتاج للتشجيع من أجل ضمان تغذية مستدامة. إنّ هذا الاتجاه نحو التدهور يثقل على دول الضفة الجنوبية والمتوسطية للبحر المتوسط أكثر منه على دول الشمال نظرا إلى ضعف الاحتياط العقاري لهذه الدول. ويعد الانجراف سببا آخر لتدهور التربة الذي يكون إما بفعل الطبيعة أو بسبب ممارسات فلاحية غير ملائمة.

د. التقلبات المذهلة للأسعار والمنتجات الغذائية الأساسية

شاهدنا خال هذه السنوات الأخيرة ارتفاعات هامة وغير متوقعة لأسعار المنتجات الغذائية الأساسية (مثل الذرى والقمح) وذلك في فترة وجيزة نسبيا. إنّ هذه الارتفاعات لها آثار على البلدان المستوردة لمواد فلاحية فقط. ومن البديهي أنّ هذا الارتفاع في الأسعار يؤثر أيضا على أسعار غذاء الحيوانات، وبالتالي على كلفة إنتاج اللحم الذي يرتفع استهلاكه، لاسيما في الاقتصاديات الناشئة. وفي نفس الوقت، نلاحظ أنّ الأسعار الأكثر ارتفاعا للمواد الغذائية لا تؤثر تلقائيا بارتفاع دخل الفلاحين، أساسا بسبب الوتيرة التي ترتفع بها أسعار المدخات، بل أيضا بالفارق المرتفع أكثر الذي نلاحظه بين كلفة الانتاج والأسعار للاستهلاك.

ويضاف إلى الارتفاع المتجه نحو الأسعار الفلاحية، التقلبات المذهلة لأسعار المنتجات الأساسية التي تكاد تكون خصوصية واضحة ومنظمة أكثر للسوق العالمية في السنوات المقبلة وتشكّل خطرا على الأمن الغذائي، وبهذا الصدد، أعلن وزراء الفلاحة للبلدان الـ 13

الأعضاء في المركز الدولي للدراسات العليا الفلاحية لحوض البحر المتوسط في التصريحات الختامية للاجتماع الـ 9 المنعقد بمالطا في سنة 2012 ب أنهم» : واعين بأن الاتجاه بالنسبة لسعر المواد الأساسية هو نحو الارتفاع وأن تبعية أغلبية بلدان المتوسط إزاء الأسواق الدولية من الممكن أن يزداد في المستقبل، وأن التجارة والمبادلات في شكل شراكة ستساهم في ضمان عمليات تمويل منتظم.

إن هذه التقلبات تضر البيوت ذات الدخل الضعيف بشكل كبير، خاصة في دول الضفة الجنوبية والشرقية للبحر المتوسط، التي تشكل نفقات الغذاء بالنسبة لها أكبر حصة لمداخيلها.

هـ. التغير المناخي

تعد الضغوطات الجغرافية والمناخية، منذ زمن طويل، حقيقة في البحر المتوسط. ويشهد التغير المناخي خلال السنوات الأخيرة. وتظهر آثارها ثقيلة جدا بالنسبة للدول الممونة بموارد مائية وعقارية أقل. وبمعنى آخر، فإن دول الضفة الجنوبية والشرقية للبحر المتوسط ينبغي أن تتعامل مع هذه التغيرات بحدّة أكبر. إن تنوع الأنظمة المناخية سيجعل الجفاف والفيضانات مترددة بكثرة وهما ظاهرتين سيكون لهما أثر سلبي على المحاصيل وتوقع الإنتاج الفلاحي في بلدان الضفة الجنوبية والشرقية للبحر المتوسط.

وخصص الاجتماع الثامن لوزراء الفلاحة للبلدان الأعضاء في المركز الدولي للدراسات العليا الفلاحية لحوض البحر المتوسط لموضوع «: أثر التغير المناخي على الأمن والسامة الغذائية في منطقة البحر المتوسط».

واعتبر الوزراء في تصريحاتهم الختامية أن «التدابير المتخذة للتكيّف مع التغير المناخي لا تنفصل عن تلك المتعلقة بالأمن الغذائي وسامة الغذاء، وأن كل سياسة فلاحية يجب أن تدرج هذين العنصرين» وكانوا أيضا واعين بأن الاضطرابات التي تسبب فيها التغير المناخي ترمي منذ الآن، إلى زيادة التوترات حول الموارد المائية والعقارية لتشجيع انتشار بعض الأمراض وكذا الهجرة البشرية إذا لم يتم اعتماد وإدراج تدابير تكييف ملائمة، الآن في سياسة تنمية فلاحية وريفية قادرة على التفكير في المدى الطويل»

و. أزمة اقتصادية عالمية وتمويل التنمية الفلاحية
إن الأزمة المالية العالمية يمكن أن تفضي إلى تقليص التمويلات المتوفرة لمساعدة التنمية والفلاحة، مما يضر بدول الضفة الجنوبية والشرقية للبحر المتوسط.
ويجب التأكيد أن الأزمة المالية الحالية تقلص أيضا مخزون القروض المتوفرة للفلاحين. فإن الاستفادة المحدودة للفلاحين الصغار من القروض والقرض المصغّر من أجل التمكن من الاستثمار في أجهزة الري، والأسمدة والبذور المحسّنة، هي أيضا أحد العوائق الكبرى لارتفاع الإنتاج الفلاحي في البلدان النامية.

الأمن الغذائي في الجزائر

تبدل الجزائر، خلال السنوات الأخيرة مجهودات معتبرة من أجل تحسين أمنها الغذائي الذي يعتبر عنصرا أساسيا و حساس في الأمن و السيادة الوطنيين. حيث أصبحت القضية الشغل الشاغل لكل البلدان خاصة منذ أزمة الأمن الغذائي 2008/2007، التي سببتها ارتفاع أسعار المواد الغذائية الأساسية. و في هذا الإطار سطرت الحكومة الجزائرية برنامج طموح يتمثل في التجديد الفلاحي و الريفي وفقا لتوجيهات رئيس الجمهورية، السيد عبد العزيز بوتفليقة التي أعطيت خلال اللقاء الوطني الخاص بقطاع الفلاحة، الذي انعقد في 28 فيفري ، 2009 ببسكرة.

ولذلك، تم تخصيص مغلف مالي بقيمة 200 مليار دينار في السنة لمدة خمس سنوات، لقطاع الفلاحة و التنمية الريفية و هذا بهدف المساهمة في النمو الاقتصادي ورفع مستوى الأمن الغذائي الوطني.

حيث يتجسد برنامج التنمية الفلاحية و الريفية الذي نفذته الجزائر من أجل تحسين الأمن الغذائي للوطن في ثلاث محاور، التجديد الفلاحي، التجديد الريفي و تعزيز القدرات البشرية و المرافقة التقنية.

1. التجديد الفلاحي:

بالتوازي مع هذه الإجراءات، تم إعطاء اهتمام خاص للموارد البشرية الفاعلة في قطاع الفلاحة والتنمية الريفية.

وإضافة إلى ذلك تم وضع برنامج لتعزيز القدرات البشرية و المرافقة التقنية لتطوير خبرات مهنيي الفلاحة و التنمية الريفية. يهدف هذا البرنامج إلى توعية، مرافقة و تكوين مهنيي القطاع من خلال تقديم تقنيات حديثة متعلقة بالمكننة، البذور، التسميد، علاج الصحة النباتية...إلخ

وفي هذا البرنامج، يعتبر الجانب المتعلق بالبحث، التكوين، التوعية، وتحسين خبرات و معارف مهنيي القطاع، ذو أهمية كبرى في المساهمة في الإنتاج و الإنتاجية.

وفي هذا السياق، يمثل تعدد التكوين الموجه للمنتجين حول تقنيات الإنتاج العصرية الحديثة و الفعالة إضافة معتبرة، يتعلق بالتكوين حول استعمال البذور المصادق عليها و المعالجة، الاستعمال العقلاني و المدروس للأسمدة، استعمال معدات الري، التحكم في النظام الغذائي اليومي للمواشي، علاج الصحة النباتية و الحيوانية، التحكم في تقنيات التخزين و التكييف.

تمثل عصرنة المستثمرات الفلاحية و توسيع نطاق التنمية في العالم الريفي اختيارا استراتيجي و شرط أولي للتنمية المستدامة للفلاحة الوطنية، كما تسمح برفع التحدي لتحقيق الأمن الغذائي الوطني، و المساهمة الفعلية في النمو الوطني.

هذا النهج التشاركي- تتشارك المهنة و المهنية في هذه الاستراتيجية – المتبنى من قبل وزارة الفلاحة و التنمية الريفية و المرافق بوضع بعض الميكانيزمات خاصة المتعلقة بضبط المواد الفلاحية ذات الإستهلاك الواسع فلذلك تم إنشاء نظام الضبط للمنتجات الفلاحية ذات الإستهلاك الواسع (سيربلاك)، الذي يهدف إلى حماية مداخل المنتجين و القدرة الشرائية للمستهلكين. هذا النظام الذي يعتبر ضروري بالنسبة للإقتصاد الوطني هو في مرحلة تعزيز و تحسين النجاعة المسجلة في بعض الشعب (البطاطا أين

تجاوز الإنتاج كل التوقعات). هذا ما يشجع المهنيين و السلطات العمومية على البحث عن طرق ووسائل للدخول للسوق الخارجية. وبذلك ضرورة وضع ميكانيزمات مناسبة خاصة في ما يتعلق بالتجهيزات و التقنيات الحديثة (معايرة المنتج، التكيف... إلخ) قصد التحكم في عملية التصدير، هذه الأخيرة ستساهم في ضبط السوق و تحفيز المنتجين على تحسين الإنتاج و ضمان إمكانية تسويق منتوجاتهم.

تعتبر عصرنة الإدارة الفلاحية من أولويات الحكومة لخدمة الفلاحين و المتعاملين الإقتصاديين. تسمح هذه الأخيرة بإعطاء رؤية واضحة للإدارة الفلاحية وتوفير للمسؤولين و الفاعلين للتنمية الفلاحية ووسائل مساعدة في اتخاذ قرارات فعالة. كما ستساهم بذلك في تحسين الشروط التي تسمح بتعزيز الإستثمار العام و الخاص و إعادة بعث مسار الإدماج و بذلك تتمين الإنتاج الوطني.

تمر هذه الأخيرة بضرورة تطوير الصناعة التحويلية، تطوير الصناعة الغذائية لضمان القيمة الإضافية لمنتجاتنا. من هذا المنظور، تطوير الهياكل (التخزين، التبريد، الصوامع، وحدات التحويل) تعتبر أولوية لتوفير المنتجات الفلاحية بصفة دائمة، التحكم في تذبذب الأسعار، و إعداد أكثر للدخول إلى الأسواق الخارجية.

كما يجب التركيز على ضرورة متابعة إنشاء فضاءات تشاور بين المهنيين لكل الشعب الفلاحية سيما بمتابعة تنظيم انتخابات المجالس المهنية للشعب على المستوى الجهوي و الوطني مع العلم أن شعب الحبوب، البطاطا، الحليب تتوفر على مجالسها المهنية.

2. التجديد الريفي:

بني على أساس مقاربة تجديدية للتنمية الريفية (المشاريع الجوارية للتنمية الريفية المندمجة) و تستهدف في المقام الأول، المناطق حيث ظروف الإنتاج أكثر صعوبة

بالنسبة للفلاحين (الجبال، الهضاب العليا، و الصحراء). كما أنها تهدف إلى إعادة الاندماج في الاقتصاد الوطني، المناطق المهمشة من خلال تهمين الموارد المحلية و المنتجات المحلية. هذه المناطق مرشحة لتكون مصدرا للصادرات الفلاحية الجزائرية .

لتحقيق هذه الأهداف، فإن التجديد الريفي بحاجة إلى استخدام أداتين : نظام معلومات برنامج لدعم التجديد الريفي و نظام دعم القرار من أجل التنمية المستدامة، لاستخدام هذه الأدوات، فإنه يطبق، حسب الحالة، إحدى المقاربتين: المشروع الجوارى للتنمية الريفية المندمجة أو المشروع الجوارى لمكافحة التصحر، التي تنطوي على إدارة التنمية المحلية من قبل المجتمعات الريفية المستهدفة.

ترتكز سياسة التجديد الريفي على خمسة برامج :

- الحفاظ و توسيع و تهمين الثروة الغابية الوطنية
- حماية الأحواض المنحدرة ؛
- مكافحة التصحر ؛
- الحفاظ على النظم الإيكولوجية الطبيعية ؛
- استصلاح الأراضي الفلاحية و الغابية .

أيضا، إعادة التركيز لنجاح التجديد الريفي يرتكز على أربعة (04) حاور رئيسية :

- تحديث القرى و القصور لتحسين نوعية و ظروف الحياة في المناطق الريفية؛
 - تنويع الأنشطة الاقتصادية التي تهدف إلى تطوير الاقتصاد المحلي ؛
 - حماية و تثمين الموارد الطبيعية ؛
 - حماية و تثمين التراث المادي و غير المادي من خلال تطوير المنتجات المحلية و الحفاظ على المواقع و المنتجات التاريخية و الثقافية.
- تدخل و مشاركة كل الفاعلين المعنيين على أساس تهيئة المناطق وتشخيص الأقاليم، أمر ضروري من أجل تكفل أفضل بانشغالات سكان الريف، حيث يعد هذا من بين أولويات قطاع الفلاحة و التنمية الريفية.
- كما كان مطلوبا أيضا على المستوى المحلي، المشاركة الفعالة للأسر الريفية، المجتمعات الريفية و الجماعات المحلية المعنية في جميع مراحل إعداد و تنفيذ عمليات و مشاريع التنمية الريفية.
- ينبغي تنفيذ مختلف البرامج، مع ضمان التكامل، و ضمان التناسق بين تدخلات مختلف الفاعلين، تنفيذ عمليات التنمية في إطار تعاوني و موحد بفضل إشراك القطاعات الأخرى (السكن، الطاقة، التربية الوطنية...) أين يكون للمهام و البرامج تأثير مباشر على تهيئة المناطق الريفية .
- لهذا الغرض، من المهم التأكيد على دور الهياكل الإقليمية التي يجب أن تعتمد و توحيد مجموع الفاعلين المحليين من أجل إدماج أفضل للمشاريع .
- علاوة على ذلك ، النهج المعتمد لبرامج التجديد الريفي تركز على مقارنة المشاريع الجوارية للتنمية الريفية المندمجة و المشاريع الجوارية لمكافحة التصحر، و التي شكلت موضوع عقود النجاعة الموقعة في جانفي 2009 مع الولايات خلال الفترة 2009-2014.

3. لتعزيز القدرات البشرية و المرافقة التقنية:

بالتوازي مع هذه الإجراءات، تم إعطاء اهتمام خاص للموارد البشرية الفاعلة في قطاع الفلاحة و التنمية الريفية.

وإضافة إلى ذلك تم وضع برنامج لتعزيز القدرات البشرية و المرافقة التقنية لتطوير خبرات مهنيي الفلاحة و التنمية الريفية. يهدف هذا البرنامج إلى توعية، مرافقة و تكوين مهنيي القطاع من خلال تقديم تقنيات حديثة متعلقة بالمكننة، البذور، التسميد، علاج الصحة النباتية... إلخ

وفي هذا البرنامج، يعتبر الجانب المتعلق بالبحث، التكوين، التوعية، وتحسين خبرات و معارف مهنيي القطاع، ذو أهمية كبرى في المساهمة في الإنتاج و الإنتاجية.

وفي هذا السياق، يمثل تعدد التكوين الموجه للمنتجين حول تقنيات الإنتاج العصرية الحديثة و الفعالة إضافة معتبرة، يتعلق بالتكوين حول استعمال البذور المصادق عليها و المعالجة، الاستعمال العقلاني و المدروس للأسمدة، استعمال معدات الري، التحكم في النظام الغذائي اليومي للمواشي، علاج الصحة النباتية و الحيوانية، التحكم في تقنيات التخزين و التكييف.

بناء على كل ما ذكر، تعتبر النتائج الأولية لتنفيذ هذا البرنامج مشجعة هذا ما جعل الجزائر تتوج في جوان 2013 من قبل الفاو باعتبارها حققت أول أهدافها قبل انتهاء المدة المحددة للألفية الإنمائية المتعلقة بالقضاء على الفقر المدقع أفاق 2015.

تعتبر الفلاحة اليوم قطاعا اقتصاديا و اجتماعيا حيث تشارك بنسبة 8.9٪ في الدخل الوطني الخام الوطني و تشغل 2.5 مليون شخص في 1.2 مليون مستثمرة فلاحية وتربية المواشي.

قدرت قيمة المنتجات الفلاحية في 2013 ب 2521.5 مليار دينار حيث:

*الساحل : 1067.7 مليار دينار (43.3٪).

*الجبال : 430.8 مليار دينار (17.1٪).

*الهضاب العليا : 583.3 مليار دينار (23.1٪).

*الجنوب : 439.7 مليار دينار (17.5٪).

للإشارة فإن 730 بلدية يؤمن 80٪ من الإنتاج الوطني.

كما أن الوفرة الغذائية اليومية للفرد تضاعفت 08 مرات خلال خمسين سنة لتصل إلى 3500 كيلوحريرة للفرد في اليوم، أخذا بعين الاعتبار بأن عدد السكان تضاعف أربع مرات خلال هذه الفترة الزمنية